كلية آداب - بنين

الإنصاف

في مسائل الخلاف

بين النحويين: البصريين، والكوفيين

تأليف

الشيخ الإمام كمال الدين أبى البركات
عبد الرحمن بن محمد بن أبى سعيد، الأنبارى، النحوى
المولود فى سنة ٥١٣ — والمتوفى فى سنه ٥٧٧ من الهجرة

الجزء الأول

جامعة الكويت
إدارة المكتبات - قسم التزويد المركزي
رقم التسجيل
٥٧١٢٠
التاريخ
٩٢/٧/٢٥

ومعه كتاب

ألانتصاف، من الإنصاف

تأليف

محمد محيي الدين عبد الحميد

دار الفكر

٣٥٥

٢٧ ــ مسألة

[القول فى تقديم معمول اسم الفعل عليه][1]

ذهب الكوفيون إلى أن « عَلَيْكَ ، ودُونَكَ ، وعِنْدَكَ » فى الإغراء يجوز تقديم معمولاتها عليها ، نحو « زَيْدًا عَلَيْكَ ، وَعَمْراً عِندك ، وبكراً دونك » . وذهب البصريون إلى أنه لا يجوز تقديم معمولاتها عليها ، وإليه ذهب الفراء من الكوفيين .

أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا : الدليلُ على أنه يجوز تقديم معمولاتها عليها النقلُ والقياسُ .

أما النقل فقد قال الله تعالى : (كِتَابَ اللهِ عَلَيْكُمْ) والتقدير فيه : عليكم كتابَ الله : أى الْزَمُوا كتابَ الله ، فنصب كتاب الله بعليكم ، فدل على جواز تقديمه . واحتجوا أيضاً بالأبيات المشهورة :

١٤٣ — يَاأَيُّهَا الْمَائِح دَلْوِى دُونَكا إنى رَأيتُ النَّاسَ يَحْمَدُونَكا
* يُثْنُونَ خَيْراً وَيُمَجِّدُونَكا *

---

(١) انظر فى هذه المسألة : تصريح الشيخ خالد الأزهرى (٢/٢٥٢ بولاق)وحاشية الصبان على الأشمونى (٣/١٧٧ بولاق) وشرح رضى الدين على الكافية (٢/٦٤)

١٤٣ — هذا الشاهدقد أنشده رضى الدين فى باب أسماء الأفعال ،وشرحه البغدادى فى الخزانة(٣/١٥)وأنشده ابن يعيش(ص١٤٤)وأنشده ابن هشام فى مغنى اللبيب(رقم٨٥٦) وفى أوضح المسالك (رقم٤٦٤) وأنشده الأشمونى (رقم ٩٣٨) وهو من كلام راجز جاهلى من بنى أسيد بن عمرو بن تميم ، ونسبه الشيخ خالد لجارية من مازن ، والصواب ماقدمناه وأن الجارية روته وليس لها . والمائح ــ بالهمزة ــ هو الرجل يكون فى جوف البئر يملأ الدلاء ، فإن كان وقوفه على شفير البئر ينزع الدلاء ويجذبها فهو ماتح ــ بالتاء ــ ودونكا : معناه خذ،والاستشهاد به فى قوله «دلوى دونكا» فإن ظاهره أن«دلوى» =

[١٠٠] والتقدير فيه : دُونَك دلْوِى ؛ فدلْوِى فى موضع نصب بدونك ؛ فدلَّ على جواز تقديمه .

وأما القياس فقالوا : أجمعنا على أنَّ هذه الألفاظ قامت مقام الفعل ، ألا ترى أنك إذا قلت « عَلَيْكَ زَيداً » أى ألزم زيداً ، وإذا قلت « عِنْدَكَ عَمْراً » أى تَنَاوَلْ عمراً ، وإذا قلت « دُونَكَ بكراً » أى خذ بكراً ، ولو قلت « زَيْداً الْزَمْ ، وعمراً تَنَاوَلْ ، وبكراً خُذْ » فقدمت المفعول لكان جائزاً ، فكذلك مع ما قام مقامه .

وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا : الدليل على أنه لا يجوز تقديم معمولاتها عليها أن هذه الألفاظَ فرعٌ على الفعل فى العمل ؛ لأنها إنما عملت عملَهُ لقيامها مقامه ؛ فينبغى أن لا تتصرف تصرفَهُ ؛ فوجب أن لا يجوز تقديم معمولاتها عليها وصار هذا كما نقول فى الحال إذا كان العامل فيها غير فعل ؛ فإنه لا يجوز تقديمها عليه لعدم تصرفه ، فكذلك ها هنا ؛ إذ لو قلنا إنه يَتَصَرَّفُ عَمَلُهَا ، ويجوز تقديم معمولاتها عليها لأدَّى ذلك إلى التسوية بين الفرع والأصل ، وذلك لا يجوز ؛ لأن الفروع أبدا تنحطُّ عن درجات الأصول .

= مفعول به مقدم لدونك ، وبهذا الظاهر أخذ الكسائى وجماعة من الكوفيين وبنوا عليه قاعدة حاصلها أنه يجوز تقديم معمول اسم الفعل عليه، حملا على الفعل؛ لأن اسم الفعل إنما عمل لكونه تضمن معنى الفعل ، والفعل يجوز تقديم معموله عليه ، ومن تمام حمل اسم الفعل على الفعل أن يجوز فى اسم الفعل ما جاز فى الفعل خصوصا أنه قد ورد عن العرب فى مثل هذا الشاهد، ولم يرتض البصريون هذا ، وقالوا : إن البيت يحتمل وجوها أخرى من الإعراب ؛ منها أن يكون «دلوى» مفعولا به لفعل محذوف يفسره اسم الفعل، ومنها أن يكون « دلوى » مبتدأ وخبره الجملة من اسم الفعل وفاعله ، والرابط ضمير منصوب بدونك محذوف، والتقدير : دلوى دونكه ، كما تقول : دلوى خذه ، ولم يذكر المؤلف هذا التخريج لأنه لا يجيزه ، ومنها أن يكون دلوى خبر مبتدأ محذوف ، ثم قالوا : إن البيت الواحد لا تثبت به قاعدة، فليكن هذا البيت شاذا إن لم تقبلوا تأويله .

وأما الجواب عن كلمات الكوفيين : أما احتجاجهم بقوله تعالى : (كِتَابَ اللهِ عَلَيْكُمْ) فليس لهم فيه حجة ؛ لأن (كتاب الله) ليس منصوباً بعليكم ، وإنما هو منصوب لأنه مصدر ، والعامل فيه فعل مقدر ، والتقدير فيه : كتب كتاباً اللهُ عليكم ، وإنما قُدِّرَ هذا الفعل ولم يظهر لدلالة ما تقدم عليه ، كما قال الشاعر :

١٤٤ — مَا إِنْ يَمَسُّ الأَرْضَ إِلاَّ مَنْكِبٌ
مِنْهُ ، وَحَرْفُ السَّاقِ ، طَيَّ الْمِحْمَلِ

---

١٤٤ — هذا البيت لأبى كبير الهذلى ، يقوله فى تأبط شرا وكان أبو كبير زوج أمه يصفه بالضمور ، والبيت من شواهد سيبويه (١/١٨٠) والأشمونى (رقم ٣٢٥) وأوضح المسالك (رقم ٢٥١) والبيت من قصيدة لأبى كبير ثابتة فى شعر الهذليين (٢/٨٨) وقد اختار أبو تمام فى أوائل ديوان الحماسة أبياتا من هذه القصيدة يقع بيت الشاهد ثامنها ، وانظر بعد ذلك خزانة الأدب للبغدادى (٣/٤٦٦ و ٤/١٦٥) و« إن» فى قوله « ما إن يمس » زائدة ، ومعنى البيت: ما يمس الأرض منه ـ إذا نام ـ إلا جانبه وحرف ساقه ، وذلك لأنه مطوى ضامر غير سمين وهضيم الكشح غير ثقيل ؛ فهو لا ينبسط على الأرض ولا يضع أعضاءه كلها عليها ، والاستشهاد بالبيت فى قوله « طى المحمل » حيث نصبه بعامل محذوف يدل عليه سابق الكلام ، والمؤلف رحمه الله يقدر هذا العامل فعلا ، وكأن الشاعر على هذا قد قال : قد طوى هذا الفتى طى المحمل ، وهو تابع فى هذا لشيخ النحاة سيبويه وشراح كلامه ، قال سيبويه : « وقد يجوز أن تضمر فعلا آخر كما أضمرت بعد قولك له صوت ، يدلك عليه أنك لو أظهرت فعلا لايجوز أن يكون المصدر مفعولا عليه صار بمنزلة له صوت ، وذلك قوله :

* ما إن يمس الأرض . . . البيت *

صار ما إن يمس الأرض بمنزلة له طى ؛ لأنه إذا ذكر ذا عرف أنه طيان » اهـ . وقال الأعلم : « الشاهد فيه نصب طى المحمل بإضمار فعل دل عليه ما إن يمس الأرض إلا منكب منه وحرف الساق ؛ لأن ذلك لا نطواء كشحه وضمر بطنه ، فكأنه قال : طوى طيا مثل طى المحمل ؛ فشبهه فى طى كشحه وإرهاف خلقه بحمالة السيف ، وهى المحمل ، وزعم أنه إذا اضطجع نائما نبا بطنه عن الأرض ، ولم ينلها منه إلا منكبه وحرف ساقه » اهـ بحروفه .

فقوله « طَىَّ الْمِحْمَلِ » منصوب لأنه مصدر ، والعامل فيه فعل مُقَدَّر ، والتقدير فيه : طُوِىَ طَىَّ الْمِحْمَلِ ، وإنما قدر ولم يظهر لدليل ما تقدم عليه من قوله « مَا إِنْ يَمَسُّ الأَرْضَ إِلاَّ مَنْكِبٌ مِنْهُ » ، فكذلك ها هنا : قُدِّرَ هذا الفعل ولم يظهر لدلالة ما تقدم عليه من قوله : (حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أُمَّهَاتُكُمْ وَبَنَاتُكُمْ وَأَخَوَاتُكُمْ وَعَمَّاتُكُمْ وَخَالاَتُكُمْ) فإن فيه دلالة على أن ذلك مكتوب عليهم ؛ فلما قدر هذا الفعل ولم يظهر بقى التقدير فيه : كتاباً اللهُ عليكم ، ثم أضيف المصدر إلى الفاعل كقوله : (وترَى الجبالَ تحسبها جَامِدَةً وَهِىَ تمرّ مَرَّ السّحَابِ صُنْعَ اللهِ) فنَصَبَ (صُنْعَ) على المصدر بفعل مُقَدَّر ، وإنما قدر هذا الفعل ولم يظهر لدلالة ما تقدم [١٠١] عليه من الكلام ، والتقدير فيه : صَنَعَ صنعاً اللهُ ، وحُذِفَ الفعل وأُضِيف المصدر إلى الفاعل ؛ لأنه يضاف إلى الفاعل كما يضاف إلى المفعول ، وقال الراعى :

١٤٥ — دَأَبْتُ إِلَى أَنْ يَنْبُتَ الظِّلُّ بَعْدَمَا
تَقَاصَرَ حَتَّى كَادَ فِى الآلِ يَمْصَحُ
وَجِيفَ المَطَايَا ، ثُمَّ قُلْتُ لِصُحْبَتِى
وَلَمْ يَنْزِلُوا : أَبْرَدْتُمُ فَتَرَوَّحُوا

---

١٤٥ — هذان البيتان من شواهد سيبويه (١/١٩١و ١٩٢) وقد نسبهما فى صدر الكتاب إلى الراعى ، وكذلك نسبهما الأعلم إليه ، ودأبت : أراد لزمت السير وجددت فيه ، ومصح الظل : أى ذهب ، والوجيف : سرعة السير ، قال الأعلم : « الشاهد فيه نصب وجيف المطايا على المصدر المؤكد لمعنى قوله دأبت ؛ لأنه بمعنى واصلت السير وأوجفت المطى ، أى سمتها الوجيف وهو سير سريع ، وصف أنه واصل السير إلى الهاجرة ثم نزل مبردا بأصحابه ثم راح سائرا ، ومعنى قوله إلى أن ينبت الظل إلى أن يأخذ فى الزيادة بعد زوال الشمس وينمو ، يقال : نبت لفلان مال ، إذا نما وزاد ، والآل : الشخص ، ومعنى يمصح يذهب ، يريد عند قائم الظهيرة ، والمطايا : الرواحل ؛ لأنها تمطى أى تستعمل =

فنصب « وَجِيفَ » على المصدر بفعل مُقَدَّرٍ على ما تقدم ، وأضاف المصدرَ إلى الفاعل ، وقال لَبِيدٌ :

١٤٦ — حَتَّى تَهَجَّرَ فِى الرَّوَاحِ وَهَاجَهَا طَلَبَ الْمُعَقِّبِ حَقَّهُ الْمَظْلُومُ

كأنه قال : طلباً المعقبُ حَقَّهُ ، ثم أضاف المصدر إلى المعقب وهو فاعل بدليل أنه قال « المظلومُ » بالرفع حملا للوصف على الموضع ، وإضَافَةُ المصدر إلى الفاعل أكثر من أن تُحْصَى ، قال الله تعالى : (وَلَوْلاَ دَفْعُ اللهِ النَّاسَ) فأضاف المصدر

= ظهورها ، والمطا : الظهر ، ومعنى أبردتم : دخلتم فى برد العشى ، وتروحوا : سيروا رواحا » اهـ كلامه .

١٤٦ — هذا البيت من كلام لبيد بن ربيعة العامرى ـ كما قال المؤلف ـ وهو فى وصف حمار وحش وأتنه شبه به ناقته ، وقد أنشده الجوهرى فى الصحاح وابن منظور فى اللسان (ع ق ب) وهو من شواهد الأشمونى (رقم ٦٩٠) وأوضح المسالك (رقم ٣٦٩) وابن عقيل (رقم ٢٥٤) ورضى الدين فى باب المصدر ، وشرحه البغدادى فى الخزانة (٣/٤٤١) وتهجر : سار فى وقت الهاجرة وهى نصف النهار عند اشتداد الحر ، والرواح : الوقت من زوال الشمس إلى الليل ، وهاجها : أزعجها ، والضمير المستتر يعود إلى حمار الوحش ، والضمير البارز المتصل يعود إلى الأتن ، والمعقب : الذى يطلب حقه مرة عقب مرة ولا يتركه ، والاستشهاد بالبيت فى قوله « طلب المعقب » فإن هذا مصدر تشبيهى منصوب على أنه مفعول مطلق مضاف إلى فاعله ، وأصل الكلام : وهاجها طالبا إياها طلبا غير منقطع مثل طلب المعقب حقه ، فأضاف المصدر إلى فاعله ثم جاء بمفعوله بعد ذلك ، بدليل أنه رفع « المظلوم » لكونه نعتا للمعقب ، وقد ورد نظير ذلك فى أفصح الكلام ، فى قول الله تعالى : (ولولا دفع الله الناس بعضهم ببعض) فدفع مصدر ، وقد أضيف إلى فاعله وهو لفظ الجلالة ، ثم أتى بعد ذلك بمفعوله ، وهو الناس

ونظير هذا البيت ـ فى إضافة المصدر إلى فاعله والإتيان بعد ذلك بمفعوله ـ قول ابن الإطنابة وفيه ماذكر ثلاث مرات .

أبت لى عفتى ، وأبى بلائى وأخذى الحمد بالثمن الربيح
وإقحامى على المكروه نفسى وضربى هامة البطل المشيح

إلى اسم الله تعالى وهو الفاعل ، ونحوه قولهم « ضربى زيداً قائماً ، وأكثر شُرْبِي السويقَ مَلْتُوتاً » وقال الشاعر :

١٤٧ — فَلاَ تُكْثِرَا لَوْمِي ؛ فَإِنَّ أَخَاكُمَا
بِذِكْرَاهُ لَيْلَى الْعَامِرِيَّةَ مُولَعُ

فأضاف المصدر إلى الضمير فى « ذكراه » وهو فاعل ، وقال الآخر :

١٤٨ — أَفْنَى تِلاَدِى وَمَا جَمَّعْتُ مِنْ نَشَبٍ
قَرْعُ الْقَوَاقِيزِ أَفْوَاهَ الأَبَارِيقِ

---

١٤٧ — الذكرى ـ بكسر الذال المعجمة وسكون الكاف ـ اسم مصدر بمعنى التذكر، ويجوز أن يحمل عليه قوله تعالى: (وذكر فإن الذكرى تنفع المؤمنين) ومولع: هو الوصف من «أولع فلان بكذا ـ بالبناء للمجهول» إذا لج به وأغرى به ، والمصدر الإيلاع ، والاسم الولوع ـ بفتح الواو ـ والاستشهاد بهذا البيت ههنا فى قوله « بذكراه ليلى العامرية » فإن الذكرى ههنا اسم مصدر يدل على معنى المصدر ويعمل عمله ، وقد أضافه الشاعر إلى فاعله وهو ضمير الغيبة المتصل العائد على الأخ ، ثم أتى بعد ذلك بمفعول المصدر ـ وهو قوله ليلى العامرية ـ ونظيره قول حسان بن ثابت الأنصارى :

لأن ثواب الله كل موحد جنان من الفردوس فيها يخلد

فإن « ثواب » اسم مصدر بمعنى الإثابة ويعمل عمل المصدر ، وقد أضافه إلى فاعله، وهو لفظ الجلالة ، وأتى بعد ذلك بمفعوله وهو قوله «كل موحد» ومن يروى «جنانا » بالنصب يجعله مفعولا ثانيا ويكون خبر «إن» محذوفا ، أى لأن ثواب الله كل موحد جنانا موصوفة بأنها من الفردوس وبأنه يخلد فيها حاصل ؛ ومن رفع «جنان » فهو خبر إن .

١٤٨ — هذا البيت من كلام الأقيشر الأسدى ، واسمه المغيرة بن عبد الله ، أحد بنى عمرو بن أسد ، وهو من شواهد الأشمونى (رقم ٦٨٨) وقد أنشده ابن منظور (ق ق ز) أول ثلاثة أبيات . والتلاد ـ بزنة الكتاب ـ كل مال ورثته عن آبائك ، ومثله التالد ، والتليد ، ويقابله الطارف والطريف ، ويقال كل منهما على ما استحدثته من المال ، والنشب ـ بفتح النون والشين جميعا ـ العقار ، أو المال الأصيل من ناطق وصامت ، والقرع : الضرب ، والقواقيز : جمع قاقوزة ، وهى القدح الذى يشرب فيه ، ويروى «القوارير» وهو جمع قارورة ، وهى الزجاجة ،ويراد بها هنا الكأس المتخذة=

فأضاف المصدر إلى « القواقيز » وهو فاعل فيمن روى « أفْوَاهَ » منصوباً ، ومن روى « أفْوَاهُ » بالرفع جعله مضافاً إلى المفعول ، والشواهد على هذا النحو كثيرة جداً .

وأما البيت الذى أنشدوه :

* يَا أَيُّهَا المَائِح دَلْوِى دُونَكَا * [١٤٣]

فلا حُجَّةَ لهم فيه من وجهين ؛ أحدهما : أن قوله « دَلْوِى » ليس هو فى موضع نصب ، وإنما هو فى موضع رفع ؛ لأنه خبر مبتدإ مُقَدَّر(١) ، والتقدير فيه : هذا دَلْوِى دُونَكَا . والثانى : أنا نسلم(٢) أنه فى موضع نصب ، ولكنه لا يكون

=من الزجاج ، والأباريق : جمع إبريق ، وهو ما كان له عروة ، فإن لم يكن له عروة فهو كوز ، ومحل الاستشهاد بالبيت قوله « قرع القواقيز أفواه » وهذه العبارة تروى بنصب « أفواه » ورفعها ؛ فمن نصب فقد جعل القرع مصدرا مضافا إلى فاعله ثم بعد ذلك أتى بمفعوله ، ومن رفع فقد جعل القرع مصدرا مضافا إلى مفعوله ثم أتى بعد ذلك بفاعله ، وكل من الوجهين صحيح من جهة العربية ومن جهة المعنى ؛ فقد أضيف المصدر إلى فاعله ثم أتى بمفعوله كثيرا كما فى الشواهد السابقة وما أثرناه معها ، وأضيف إلى مفعوله ثم أتى بفاعله كما فى قوله تعالى : (ولله على الناس حج البيت من استطاع إليه سبيلا) فإن الحج مصدر مضاف إلى مفعوله الذى هو البيت وقد جىء بعده بفاعله وهو قوله سبحانه من استطاع .

ومن الأول — زيادة على ما أثرناه — قول الشاعر ، وهو الأشجعى :

وعدت وكان الخلف منك سجية مواعيد عرقوب أخاه بيترب

وقد جاء فى القرآن الكريم من ذلك قول الله تعالى : (كذكركم آباءكم) ومنه قوله سبحانه : (تخافونهم كخيفتكم أنفسكم) ومن شواهد ذلك فى اسم المصدر قول القطامى :

أكفرا بعد رد الموت عنى وبعد عطائك المائة الرتاعا

(١) ويجوز أن يكون مبتدأ خبره الجملة من اسم الفعل وفاعله المستتر فيه وجوبا ، لكن المؤلف لا يجيز هذا الوجه ، لأن الإخبار بالجملة الإنشائية لا يصح عنده ؛ لذلك لم يذكر هذا الوجه ، وقد نبهناك إلى ذلك فى شرح الشاهد .

(٢) فى ر « أنا لا نسلم ـ إلخ » ولا يصح مع مابعده .

منصوباً بدُونَكَ ، وإنما هو منصوب بتقدير فعل ؛ كأنه قال : خُذْ دلوى دُونَكَ ، و « دونك » مفسر لذلك الفعل المقدر .

وأما قولهم « إنها قامت مقام الفعل فيجوز تقديمُ معمولها [١٠٢] عليها كالفعل » قلنا : هذا فاسد ، وذلك لأن الفعل[1] الذى قامت هذه الألفاظُ مقامه يستحق فى الأصل أن يعمل النصب ، وهو متصرف فى نفسه فَتَصَرَّفَ عَمَله ، وأما [هذه] الألفاظ فلا تستحق فى الأصل أن تعمل النصب ، وإنما أُعْمِلَتْ لقيامها مقام الفعل، وهى غير متصرفة فى نفسها ؛ فينبغى أن لا يتصرف عملها ؛ فوجب أن لا يجوز تقديمُ معمولها عليها ، والله أعلم .

٢٨ — مسألة

[القول فى أصل الاشتقاق ، الفعل هو أو المصدر ؟][2]

ذهب الكوفيون إلى أن المصدر مشتق من الفعل وفَرْعٌ عليه ، نحو « ضَرَبَ ضَرْباً ، وقَامَ قِيَاماً » وذهب البصريون إلى أن الفعل مشتق من المصدر وفَرْعٌ عليه .

أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا : إنما قلنا إنَّ المصدر مشتق من الفعل لأن المصدر يصح لصحة الفعل ويعتل لا عتلاله ، ألا ترى أنك تقول « قَاوَمَ قِوَاماً »

---

(١) فى ر « الفعل التى » وليس بشىء .

(٢) انظر فى هذه المسألة : شرحنا على شرح الأشمونى (٢/ ٣٤١) وحاشية الصبان (٩٦/٢ بولاق) وتصريح الشيخ خالد الأزهرى (٣٩٣/١ بولاق) وشرح الرضى على الكافية (١٧٨/٢) وشرح ابن يعيش على المفصل (ص ١٣٥) وأسرار العربية للمؤلف (ص ٦٩ ليدن)

وُجِدَ فى بعض النسخ زيادة ثلاث مسائِلَ
ونحن نذكرها هاهنا

---

١١٩ — مسألة

[علام ينتصب خبر « كان » وثانى مفعولى « ظننت » ؟][1]

ذهب الكوفيون إلى أن خبر « كان » والمفعول الثانى لـ « ظننت » نصب على الحال . وذهب البصريون إلى أن نصبهما نصب المفعول ، لا على الحال .

أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا : الدليل على أن خبر « كان » نصب على الحال أن « كان » فعل غير واقع ـ أى غير متعدّ ـ والدليل على أنه غير واقع أن فعل الاثنين إذا كان واقعاً فإنه يقع على الواحد والجمع نحو : ضَرَبَا رجلا ، وضَرَبَا رجالا ، ولا يجوز ذلك فى « كان »، ألا ترى أنه لا يجوز أن تقول : كانا قائما ، وكَانَا قياماً ، ويدل على ذلك أيضاً أنك تَكْنِي عن الفعل الواقع نحو « ضَرَبْتُ زيداً » فتقول : فعَلْتُ بزيد ، ولا تقول فى كنت أخاك : فعلت بأخيك ، وإذا لم يكن متعدياً وجب أن يكون منصوباً نَصْبَ الحالِ ، لا نصب المفعول ؛ فإنا ما وجدنا فعلا ينصب مفعولا هو الفاعل فى المعنى ، إلا الحال ، فكان حمله عليه أولى ، ولأنه يحسن أن يقال فيه « كان زيد فى حالة كذا » وكذلك يحسن أيضاً فى ظننت زيداً قائما « ظننت زيداً فى حالة كذا » فدل على أنه نصب على الحال.

---

(١) انظر فى هذه المسألة : حاشية الصبان على الأشمونى (١/٢١٨ بولاق) وتصريح الشيخ خالد الأزهرى (١/٢٢٠ بولاق) .

قالوا : ولا يجوز أن يقال « إنه لو كان نصباً على الحال لما جاز أن يقع معرفة فى نحو : كان زيد أخاك ، وظننت عمراً غلامك ، والحال لا تكوين معرفة » لأنا نقول : إنما جاز ذلك لأن « أخاك ، وغلامك » وما أشبه ذلك [٣٤٩] قام مقام الحال كقولك : ضربت زيداً سَوْطاً ، فإن «سَوْطاً » ينتصب على المصدر ـ وإن كان آلَةً ـ لقيامه مَقَامَ المصدر الذى هو ضَرْبٌ[1] ، وكذلك ها هنا . على أنه قد جاءت الحال معرفة فى قولهم :

٤٩٩ ـ [فـ] ـأرْسَلَهَا الْعِرَاكَ [وَلَمْ يَذُدْهَا
وَلَمْ يُشْفِـــقْ عَلَى نَغَصِ الدِّخَالِ]

---

(١) ر « الذى هو ضربه » .

٤٩٩ ـ هذا البيت من كلام لبيد بن ربيعة العامرى ، وهو من شواهد سيبويه (١٨٧/١) ورضى الدين فى باب الحال من شرح الكافية ، وشرحه البغدادى فى الخزانة (٥٢٤/١) وابن يعيش فى شرح المفصل (ص ٢٤١) وابن عقيل (رقم ١٨٠) وشرحه العينى (٢١٩/٣ بهامش الخزانة) والبيت فى وصف حمار وحش وأتنه ، وقال الأعلم : وصف إبلا أوردها الماء مزدحمة . والعراك : الازدحام ، والنغص ـ بفتح النون والغين المعجمة جميعا ـ مصدر نغص ـ من باب فرح ـ تقول « نغص الرجل » إذا لم يتم شربه ، والدخال ـ بكسر الدال المهملة ـ أن يدخل الرجل بعيره الذى شرب مرة مع الإبل التى لم تشرب من قبل ليشرب معها ، وذلك إذا كان البعير كريما . ومحل الاستشهاد من هذا البيت هنا قوله « العراك » فإن هذه الكلمة حال من الضمير المنصوب فى قوله « أرسلها » وهى معرفة ، والأصل فى الحال أن تكون نكرة ، ومصدر ، والأصل فى الحال أن تكون وصفا ، وذلك لأن هذا المصدر المعرف فى تأويل وصف نكرة ، فكأنه قال : فأرسلها معتركة . قال سيبويه « وهذا ما جاء منه فى الألف واللام ، وذلك قولك: أرسلها العراك، قال لبيد بن ربيعة * فأرسلها العراك ولم يذدها . ـ البيت* كأنه قال : اعتراكا ، وليس كل المصادر فى هذا الباب يدخله الألف واللام » اهـ ، وقال الأعلم « الشاهد فيه نصب العراك وهو مصدر فى موضع الحال ، والحال لا يكون معرفة وجاز هذا لأنه مصدر ، والفعل يعمل فى المصدر معرفة ونكرة ، فكأنه أظهر فعله =

وطلبته جَهْدَكَ ، وطاقَتَكَ ، ورجع عَوْدَه على بدئِهِ ، إلى غير ذلك ؛ فدل على صحة ما ذهبنا إليه .

وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا : إنما قلنا إنَّ نَصْبَهما نَصْبُ المفعول لا على الحال لأنهما يقعان[1] ضميراً فى نحو قولهم « كُنَّاهم ، وإذا لم نكنهم فمن ذَا يَكُونُهُمْ ؟ » قال الشاعر :

٥٠٠ — دَعِ الخَمْرَ يَشْرَبْهَا الْغُوَاةُ ؛ فإِنَّنى
رَأَيْتُ أَخَاهَا مُغْنِياً بِمَكَانِهَا
فَإِنْ لاَ يَكُنْهَا أَوْ تَكُنْهُ فَإِنَّهُ
أَخُوهَا غَذَتْهُ أُمُّهُ بِلبَانِهَا

= ونصبه به ووضع ذلك الفعل موضع الحال فقال : أرسلها تعترك الاعتراك، ولو كان من أسماء الفاعل لم يجز ذلك فيه (يريد لم يجز تعريفه) نحو أرسلها المعتركة » اهـ .

(١) فى ر « أنهما يقعون » تحريف .

٥٠٠ — هذان البيتان ينسبان لأبى الأسود الدؤلى ، وثانيهما من شواهد سيبويه (٢١/١) ورضى الدين فى باب الضمير ، وشرحه البغدادى فى الخزانة (٤٢٦/٢) وابن يعيش فى شرح المفصل (ص ٤٢٧) والأشمونى (رقم ٥١) وكان لأبى الأسود مولى يحمل تجارته إلى الأهواز ، وكان هذا المولى إذا مضى بالتجارة تناول شيئا من الشراب فاضطرب أمره وفسد أمر التجارة ، فقال أبو الأسود فيه هذين البيتين ، وقوله « فإلا يكنها » أى فإلا يكن أخو الخمر هو الخمر ، وقوله « أو تكنه » أى أو تكن الخمر هى أخاها ، فاسم « يكن » الأولى ضمير مستتر يعود على الأخ ، والضمير البارز المتصل هو خبر يكن ، وهو عائد إلى الخمر ، واسم « تكن » الثانية ضمير مستتر عائد إلى الخمر ، والضمير البارز المنصوب العائد إلى الأخ هو خبرها ، ومحل الاستشهاد من هذا الشاهد ههنا قوله « يكنها أو تكنه » حيث جاء بخبر تكن ضميراً متصلا ، وأصل القياس أن يكون خبرها ضميراً منفصلا ، كما فى قول عمر بن أبى ربيعة المخزومى ، وهو من شواهد الرضى وابن يعيش :

لئن كان إياه لقد حال بعدنا عن العهد ، والإنسان قد يتغير =

أراد بقوله « أخاها » الزبيبَ ، وجعله أخا الخمر لأنهما من شجرة واحدة .

وقال الآخر :

٥٠١ — تَنْفَكُّ تَسْمَعُ مَا حَيِيتَ بِهَالِكٍ حَتَّى تَكُونَهْ

= وكما فى قول العرجى فى خبر ليس ، وهو من شواهد سيبويه :

ليت هذا الليل شهر لا نرى فيه عريبا
ليس إياى وإياك ولا نخشى رقيبا

ولو أن أبا الأسود قد جاء بالكلام على ما يقتضيه القياس لقال : فإلا يكن إياها أو تكن إياه فإنه أخوها ، قال سيبويه « وتقول : كناهم ، كما تقول : ضربناهم ، وتقول : إذا لم نكنهم فمن ذا يكونهم ؟ كما تقول : إذا لم نضربهم فمن ذا يضربهم ؟ قال أبو الأسود الدؤلى *فإن لايكنها أو تكنه فإنه أخوها ... البيت *» اهـ كلامه. وقال الأعلم « أراد سيبويه كان لتصرفها تجرى مجرى الأفعال الحقيقية فى عملها ، فيتصل بها ضمير خبرها اتصال ضمير المفعول بالفعل الحقيق فى نحو ضربته وضربنى وما أشبهه » اهـ .

ومن مجىء خبر ليس ضميراً متصلا قول رؤبة بن العجاج ، وهو أيضاً من شواهد الرضى وابن يعيش :

عهدى بقومى كعديد الطيس إذ ذهب القوم الكرام ليسى

وليس — كما تعلم — فعل ليس متصرفا ، بل هو فعل جامد ، ومن النحاة من يذهب إلى أنه حرف .

٥٠١ — هذا البيت من كلام خليفة بن براز ، وهو شاعر جاهلى ، وبعده قوله :

والمرء قد يرجو الحيا ة مؤملا ، والموت دونه

والبيت من شواهد الرضى فى باب الأفعال الناقصة ، وشرحه البغدادى فى الخزانة (٤٧/٤) وابن يعيش فى شرح المفصل (ص ١٠١١) وابن الناظم فى باب كان وأخواتها من شرح الألفية ، وشرحه العينى (٧٥/٢ بهامش الخزانة) والنحاة يستشهدون بهذا البيت فى عدة مواضع، أولها فى قوله « تكونه » حيث جاء بخبر كان ضميرا متصلا وهو الذى من أجله جاء المؤلف بهذا البيت هنا ، وقد بينا ذلك فى شرح الشاهد السابق والثانى فى قوله « تنفك » ولهم فى هذه الكلمة شاهدان : أحدهما أن الشاعر قد استعمل الفعل المضارع من انفك ، ولما لم يحفظ النحاة من هذا الفعل غير الماضى والمضارع حكموا بانه فعل متصرف تصرفا ناقصا ، ومن مجىء المضارع قول الشاعر : =

وكذلك قالوا أيضاً « ظَنَنْتُه إيَّاه »(١) والضمائر لا تقع أحوالا بحال ؛ فعُدِمَ شروطُ الحال فيهما ؛ فوجب أن ينتصبا نَصْبَ المفعولِ ، لا على الحال .

وأما الجواب عن كلمات الكوفيين : أما قولهم « إن الفعل إذا كان واقعاً فإن فعل الاثنين يقع منه على الواحد والجمع ، نحو : ضربا رجلا ، وضربا رجالا ولا يجوز ذلك فى كان ؛ فإنه لا يقال كانا قائما وكانا قياماً » فنقول : إنما لم يجز فى « كان » كما جاز فى ضرب ؛ لأن المفعول فى « كان » هو الفاعل فى المعنى ، ولا يكون الاثنان واحداً ولا جماعة ، وإنما كان المفعول فى « كان » هو الفاعل

= ليس ينفك ذا غنى واعتزاز كل ذى عفة مقل قنوع

وقول ذى الرمة :

قلائص لا تنفك إلا مناخة على الخسف أو نرمى بها بلدا قفرا

والشاهد الثانى من هذه الكلمة أنها جاءت فى هذا البيت غير مسبوقة بالنفى أو مايضاهيه ، وذلك شاذ ، والقياس ذكر نفى أو نهى قبل زال وبرح وفتىء وانفك . ومثل هذا البيت فى الإتيان بواحد من هذه الأفعال من غير أن يسبقه نفى أو نهى قول خداش بن زهير :

وأبرح ما أدام الله قومى بحمد الله منتطقا مجيدا

وهم يغتفرون أن يسقط الشاعر حرف النفى إذا كان الفعل مسبوقا بالقسم كقول امرىء القيس :

فقلت : يمين الله أبرح قاعدا ولو قطعوا رأسى لديك وأوصالى

وقول عبيد الله بن قيس الرقيات (د ١٨٩) :

والله أبرح فى مقدمة أهدى الجيوش على شكتيه
حتى أجمعهم بإخوتهم وأسوق نسوتهم بنسوتيه

وقول الآخر :

لعمر أبى دهماء زالت عزيزة على قومها ما فتل الزند قادح

(١) ومن ذلك قول الشاعر :

أخى حسبتك إياه وقد ملئت أرجاء صدرك بالأضغان والإحن

فى المعنى ؛ لأنها تدخل على المبتدأ والخبر فيصير المبتدأ [بمنزلة الفاعل، والخبرُ][1] بمنزلة المفعول ، وكما يجب أن يكون الخبر هو المبتدأ فى المعنى نحو « زيد قائم » ؛ فكذلك يجب أن يكون المفعول فى معنى الفاعل ؛ فلهذا امتنع فى « كان » ما جاز فى « ضرب » لا لما ادعيتم ، على أنا لا نقول إنَّ كان بمنزلة ضرب ، فإن ضرب فعل حقيقى يدل على حَدَث وزمان ، والمرفوع [به] فاعل حقيقى ، والمنصوب به مفعول حقيقى ، وأما « كان » فليس فعلا حقيقياً ؛ بل يدل على الزمان المجرد عن الحدث ، ولهذا يسمى فعلَ [٣٥٠] العبارةِ ، فالمرفوع به مشبه بالفاعل والمنصوب به مشبه بالمفعول ؛ فلهذا سمى المرفوع اسماً ، والمنصوب خبراً ، ولهذا المعنى من الفرق لما كان ضرب فعلا حقيقياً جاز إذا كنى عنه ـ نحو « ضربت زيداً » ـ أن يقال : فعلت بزيد ، ولما كانت « كان » فعلا غير حقيقى ، بل فى فعليتها خلاف ؛ لم يجز إذا كنى عنها نحو « كنت أخاك » أن يقال : فعلت باخيك .

وأما قولهم « إنه يحسن أن يقال : كان زيد فى حالة كذا ، وكذلك يحسن أيضاً فى ظننت زيداً قائما : ظننت زيداً فى حالة كذا ؛ فدل على أن نصبهما نصب الحال » قلنا : هذا إنما يدل على الحال مع وجود شروط الحال بأسْرِهَا ، ولم يوجد ذلك ؛ لأنه من شروط الحال أن تأتى بعد تمام الكلام ، ولم يوجد ذلك فى « كان » الناقصة التى وقع فيها الخلاف ، دون التامة التى بمعنى وَقَعَ ، ولم يوجد أيضاً فى المفعول الثانى لظننت التى بمعنى الظن أو العلم التى وقع فيها الخلاف ، لا التى بمعنى التُّهَمَة ، وكذلك من شروطها ألا تكون إلا نكرة ، وكثيراً ما يقع خبر كان والمفعول الثانى لظننت معرفة ، ولو كانا حالا لما جاز أن يقعا إلا نكرة ؛ فلما جاز أن يقعا معرفة دل على أنهما ليسا بحال .

---

(١) زيادة لا يتم الكلام إلا بها .

قولهم « إنما جاز ذلك لأن المعرفة أقيمت مقام الحال ، كما أقيمت الآلة مقام المصدر فى قولهم : ضربت زيداً سوطاً » قلنا : الفرق بينهما ظاهر ، وذلك أنه إنما حَسُنَ أن يُنْصَب « سَوْطاً » على المصدر ؛ لأنه نكرة قام مقام نكرة ، فأفاد فائدته ، فحسن أن ينصب بما نصب به لقيامه مقامه ، وأما هاهنا فلا يحسن أن يقوم المعرفة مقام الحال ؛ لأن الحال لا تكون إلا نكرة ، وهو معرفة ؛ فلا يفيد أحدهما ما يفيده الآخر ؛ فلا يجوز أن يقام مقامه ؛ فلا يجوز أن ينصب بما نصب به .

وأما قولهم « إن الحال قد جاء معرفة فى قولهم : أرسلها العِرَاكَ ، وطلبته جَهْدَكَ ، ورجع عَوْدَه على بَدْئِهِ » قلنا : هذه الألفاظ مع شذوذها وقلتها ليست أحوالا ، وإنما هى مصادر دَلَّتْ على أفعال فى موضع الحال ، فإذا قلت « أرسلها العِرَاكَ » فالتقدير فيه : أرسلها تعترك العراك ، على معنى تعترك الاعتراك ، فأقاموا « العراك » مقام الاعتراك ، كما قال تعالى : (والله أنبتكم من الأرض نباتاً) ثم حذفوا « تعترك » وهو جملة فى موضع [٣٥١] الحال ، وأقاموا المصدر دليلاً عليه ، كما تقول « إنما أنت سَيْراً » أى تسير سيراً ، وكذلك قولهم « طلبته جَهْدَكَ ، وطاقَتَكَ » كأنهم قالوا : طلبته تجتهد اجتهادك ، ثم حذفوا « تجتهد » وهو جملة فى موضع الحال ، وأقاموا المصدر دليلا عليه ، وهكذا التقدير فى قولهم « رَجَعَ عَوْدَه على بَدْئِهِ » ، وقد ذهب بعض النحويين إلى أن « عوده » منصوب برجع نصب المفعول لا نصب المصدر ؛ لأن « رجع » يكون متعديا كما يكون لازماً ، قال الله تعالى : (فإن رَجَعَكَ الله إلى طائفة منهم) فعدَّى رجع [إلى] الكاف ؛ فدلَّ على أنه يكون متعدياً ، والأكثرون على الأول ، وإنما أقاموا هذه المصادر مُقَامَ الأفعال فى هذه المواضع ؛ لأن فى ألفاظ المصادر دلالة على الأفعال ، على أن هذه الألفاظ شاذة لا يقاس عليها ؛ فكذلك كل ما جاء

من المصادر والأسماء بالألف واللام فى موضع الحال ؛ فإنه شاذ نادر لا يقاس عليه ، والله أعلم .

١٢٠ ــ مسألة

[القول فى تقديم التمييز إذا كان العامل فعلا متصرفاً] (١)

اختلف الكوفيون فى جواز تقديم التمييز إذا كان العامل فيه فعلا متصرفاً نحو « تَصَبَّبَ زيد عرقاً ، وتَفَقَّأَ الكبش شحماً » : فذهب بعضهم إلى جوازه ووافقهم على ذلك أبو عثمان المازنى وأبو العباس المبرد من البصريين . وذهب أكثر البصريين إلى أنه لا يجوز .

أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا : الدليلُ على جواز التقديمِ النقلُ والقياسُ .

أما النقل فقد جاء ذلك فى كلامهم ، قال الشاعر :

٥٠٢ ــ أَتَهْجُرُ سَلْمَى بِالْفِرَاقِ حَبِيبَهَا
وَمَا كَانَ نَفْسًا بِالْفِرَاقِ تَطِيبُ ؟ !

(١) انظر فى هذه المسألة : شرح الأشمونى (٣/١٥٩ بتحقيقنا) وشرح الأشمونى مع حاشية الصبان (٢/١٧٧ بولاق) وتصريح الشيخ خالد الأزهرى (١/٤٨٠بولاق) وأسرار العربية للمؤلف (ص ٧٩) .

٥٠٢ ــ قد اختلف الرواة فى نسبة هذا البيت ؛ فنسبه قوم إلى المخبل السعدى واسمه ربيع بن ربيعة بن مالك، ونسبه آخرون إلى أعشى همدان ، واسمه عبد الرحمن بن عبد الله (انظر الصبح المنير ص ٣١٢ فينا) ونسبه ابن سيده لقيس بن معاذ المعروف بمجنون ليلى . والبيت من شواهد الأشمونى (رقم ٥١٤) وابن عقيل (رقم ١٩٤)وابن الناظم فى باب التمييز من شرح الألفية ، وشرحه العينى (٣/٢٣٥ بهامش الخزانة) وابن جنى فى الخصائص (٢/٣٨٤) ومحل الاستشهاد من هذا البيت قوله « وما كان نفسا بالفراق تطيب » فإن اسم كان ضمير شأن محذوف وخبرها جملة تطيب ، ونفسا : تمييز نسبة ، والعامل فيه هو قوله تطيب ، وقد تقدم التمييز على عامله ، وهذا غير جائز فى =